

## الآليات الإقليمية لبناء العلاقات الاقتصادية لدول ما بعد الصراع

أ.م.د. طارق محمد طيب ظاهر

الباحثة: بسمة محمد نظير

كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

### المستخلص

يتناول هذا البحث الآليات الإقليمية لبناء العلاقات الاقتصادية في دول ما بعد الصراع، من خلال بيان طبيعة الترابط بين إعادة الإعمار الاقتصادي وبين البيئة الإقليمية المحيطة بالدولة الخارجة من النزاع. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن المحيط الإقليمي يؤدي دوراً أساسياً في إعادة بناء العلاقات الاقتصادية لهذه الدول، وأن مستوى الاستقرار أو اللااستقرار يتناسب طردياً مع طبيعة الموقف الإقليمي واتجاهاته التعاونية أو التنافسية. كما يوضح البحث أن القوى الإقليمية تختلف في أدوارها تبعاً لموقعها الجيوستراتيجي وإمكاناتها الاقتصادية والسياسية والأمنية، فضلاً عن طبيعة مصالحها في دول ما بعد الصراع. وتخلص الدراسة إلى أن توظيف الآليات الإقليمية بصورة تعاونية يسهم في تعزيز التنمية وإعادة الإعمار وبناء السلام، في حين أن التنافس الإقليمي قد يعرقل مسارات الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

الكلمات المفتاحية: الآليات الإقليمية، العلاقات الاقتصادية، دول ما بعد الصراع، إعادة الإعمار، التنمية الاقتصادية، الاستقرار الإقليمي.

## Regional Mechanisms for Building Economic Relations in Post-Conflict Countries

Asst. Prof. Dr. Tariq Mohamed Tayeb Zaher

College of Political Science / University of Mosul

Researcher. Basma Mohamed Nazeer

College of Political Science / University of Mosul

### Abstract

This study develops a conceptual and theoretical model for international economic relations in conflict and post-conflict countries. It explains the interdependence between international economic relations and post-conflict conditions, as these countries often emerge from conflict with political and economic collapse and need to restore their international economic relations in order to achieve domestic economic development. Peacebuilding in the post-conflict phase is closely linked to economic recovery and to the regional environment surrounding the state.

The study finds that regional roles and their effects in post-conflict countries vary according to the nature of regional powers, their geostrategic positions, and their economic and political capabilities. They also depend on the strategic position of conflict-affected countries and the resources they possess, which may encourage regional powers to strengthen economic

relations with them. Accordingly, regional actors may exercise either conflictual or cooperative roles in line with their regional interests.

**Key words:** Regional Mechanisms, Economic Relations, Post-Conflict Countries, Reconstruction, Economic Development, Regional Stability.

## المقدمة

تمثل دول ما بعد الصراع بمفهومها مجتمعات مهدمة وأحياناً متناحرة إثنياً وعرقياً، وذات بنى مدمرة، وصناعات منعدمة، وزراعة مشلولة، ونسب مرتفعة من البطالة وقلّة في الدعم الخارجي، كما إن المصادر التقليدية للسلطة بعد إنتهاء الصراع إما قد دمرت، أو ضعفت مكانتها مع وجود هيكل حكومي شرعي، وتحتاج دول ما بعد الصراع الى إعتماد العديد من الآليات منها المحلية وفق ادواتها المتعددة ومنها الاقليمية؛ والمتمثلة بمجموعة الإجراءات التي تعتمدها القوى الاقليمية في سبيل تقديم الدعم المادي سواء بالمنح، أو المساعدات، أو تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الاجل، وتشجيع مستثمريها على إقامة المشاريع الاستثمارية في داخل الدولة المجاورة لها إقليمياً للمساعدة في تحقيق نهضتها والمساهمة في تعزيز التكامل الاقليمي، وأخيراً الدولية؛ والمتمثلة بمجموعة الإجراءات التي تعتمدها القوى الدولية الصعيد الدولي. تحظى إعادة إعمار دول ما بعد الصراع، وبناء السلام بأهمية كبيرة من قبل المجتمع الدولي ومنظماته مع كثرة الصراعات العنيفة والاضطرابات التي شهدها العالم والتي تحتاج للجهود الدولية لإعادة بناءها سياسياً واقتصادياً.

ويرتبط الدور الاقليمي بمجموعة من التوازنات والمصالح اضافة الى طبيعة الظروف الدولية ومواقف الدول الكبرى، لكنه يبقى دوراً حاسماً وفاصلاً في إعادة بناء دول ما بعد الصراع كون المنظومة الاقليمية هي المحطة الاولى للبناء والاندماج الاقليمي.

## أولاً: الأهمية

مثلت العلاقات الاقتصادية لدول ما بعد الصراع محركاً أساسياً في تعزيز علاقات الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وبموجبها يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية للدول في مرحلة ما بعد الصراع ووسيلة لا عادة إعمارها ونهضتها وفي كل نماذج دول ما بعد الصراع كانت الآليات الاقليمية واحدة من الآليات المهمة لإعادة البناء والاستقرار الاقتصادي او العكس ويهدف البحث الى:

المساهمة في التعرف على الآليات الإقليمية من قبل دول ما بعد الصراع، وامكانية تطبيقها بمرحلة

إعادة الاعمار

ثالثاً: الفرضية

تنطلق فرضية البحث من (( أن المحيط الاقليمي لدول ما بعد الصراع يلعب دورا اساسيا في اعادة بناء علاقاتها الاقتصادية وان حالة الاستقرار او اللااستقرار تتناسب طرديا مع الموقف الاقليمي.))

#### رابعاً: المنهجية

المنهج التحليلي: وذلك في محاولة للوصول الى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة او الظاهرة القائمة ومحاولة ربط الاحداث مع بعضها لمعرفة الحقائق والوقوف على الاسباب والتوصل الى النتائج  
ثانيا : منهج المصلحة الوطنية .

#### هيكلية البحث:

لغرض الاحاطة بموضوع الدراسة تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين :

المبحث الاول: ماهية الدور الاقليمي وتأثيراته في دول ما بعد الصراع.

المبحث الثاني: ماهية الدور الاقتصادي الاقليمي وآلياته في دول ما بعد الصراع.

### المبحث الأول

#### ماهية الدور الإقليمي وتأثيراته في دول ما بعد الصراع

لقد تعاطم دور القوى الاقليمية نتيجة المتغيرات الدولية، والذي دفعها لمحاولة إداء أكثر من دور؛ فالقوى الاقليمية لا تقوم بدور واحد وإنما بأدوار عدة حسب طبيعة مصالحها، والتغيرات الاقليمية والدولية، وإن أغلب القوى الاقليمية تحاول التأثير في السياسات الخارجية لدول ما بعد الصراع وبما يساهم في تحقيق "الأمن الاقليمي" حسب مفهومها، وإعادة البناء والتنمية والإستقرار، وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية (دندن، 2015).

وإن الدور الاقليمي في طبيعته غير ثابت ؛ فهو يتغير تبعاً للأحداث والأهداف والمصالح وإمكانات الدولة المادية ، ومكانتها الاقليمية، وتصور صانع القرار للدوافع للقيام بالدور على المستوى الاقليمي (إدريس، 2002).

إن الأدوار الاقليمية في دول ما بعد الصراع وإختلاف تأثيراته يتم تحديدها تبعاً للآتي:

#### اولاً: طبيعة القوى الاقليمية وإمكاناتها :

تختلف الأدوار الاقليمية للقوى الاقليمية باختلاف إمكاناتها وما تملكه من قدرات تسمح لها بإداء ادواراً إقليمية ؛ لما تتمتع به من قوة وتأثير في العلاقات ، فضلاً عن موقع الدولة الجيوستراتيجي الذي يساعدها على ممارسة "سياسات إقليمية" (الحريري، 2014)، سواء تعاونية أو تصارعية، مع إختلاف مصالح القوى الإقليمية (رياض، د.ت.).

وحسب تصنيف "ديفيد مايرز" وضمن القطاع المركزي تصنف القوى الفاعلة على النحو الآتي:

- 1- **المهيمن الاقليمي او المتطلع الى الهيمنة:** وهو دولة أو مجموعة دول تمتلك أو في طريقها لامتلاك القوة للسيطرة على النظام الاقليمي.
  - 2- **المساوم:** وهو الفاعل الثاني في النظام الاقليمي ويمتلك قوة كافية للمساومة بفعالية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، ويمتلك القدرة على تحدي القوة المادية والعسكرية والمعنوية للدول المهيمنة أو المتطلعة للهيمنة
  - 3- **الموازن:** وهو الفاعل الذي يستطيع ان يوازي بين الفاعلين (المهيمن - المساوم)، ويؤدي دوراً اقليمياً لا يقل اهمية عن القوى المساومة، فهو يضطلع بدور الموازن الاقليمي بإدائه دور عدم الإنحياز للأطراف المتصارعة (إدريس، 2002).
  - 4- **الهامشي:** ويشمل الدول غير المحورية على مستوى دورها السياسي والاقتصادي والمؤسسي والاجتماعي، وغالباً ما يتسم بالضعف فكل ما يربط هذه الدول هو الموقع الجغرافي، ولكنها تنشط خارج اقليمها وفيها يركز "ديفيد مايرز" على عامل القوة لتحديد الدور، أما "بيرسون" فيحددها من خلال النزاع و المشاركة و المساعدة (زهرة، 2002).
- ويوضحها على النحو الآتي:
- النزاع:** يعني مدى تجاوب الطرف الاقليمي للنزاع داخل النظام.
- المشاركة:** تعني مدى قيام الدولة بمشاركة اعضاء النظام في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية.
- المساعدة:** تعني مدى مشاركة الدولة في القضايا المثارة وتقديم المساعدات اللازمة في أوقات الصراع (هاشم، 2016).
- وطبقاً لما تملكه من إمكانيات فإن أدوار القوى الاقليمية تقسم على النحو الآتي:
- 1- **الزعيم الاقليمي:** وتتمثل بالدور الذي تمارسه بعض القوى الاقليمية لما تتمتع به من إمكانيات تفوق بها الدول الاخرى وتساعد على التفاعل مع الاحداث في النظام والتأثير فيها، وتوجيهها وقيادتها لتحقيق أهداف محددة تخدم مصالحها، مع إمتلاكها في الوقت ذاته ثقلاً دولياً لما تمتلكه من ثقل إقليمي (أبو عامر، 2018).
  - 2- **الوسيط الاقليمي - الجسر:** ويتمثل دور القوى الاقليمية فيه بمثابة جسر أو وسيط بين أطراف عدة بحيث لا تتحاز الى طرف دون غيره، وتؤدي هذا الدور نظراً لما تمتلكه من امكانيات جغرافية وثقافية (العلي، 2017).

- 3- المدافع الاقليمي: ويتمثل بالدور الذي تقوم به بعض القوى الاقليمية في نطاق جغرافي محدد، عبر حماية مجموعة من الدول عند مواجهة عدوان خارجي؛ كدور مصر في الحقبة الناصرية.
- 4- قائد التكامل الاقليمي: وفيه يعد صانع القرار دولته تتمتع بمميزات وإمكانيات تسمح لها بإداء دور توحيد الدول إقليمياً.
- ولكي تستطيع القوى الاقليمية ممارسة أدوارها والتفاعل مع القضايا الاقليمية لا بد من توافر إعتبرات عدة أهمها:

- 1- أن تكون القوى الاقليمية جزءاً من المنطقة الجغرافية.
- تتمتع بقدرة والقوة للتأثير في الشؤون الاقليمية، والتحكم بمختلف التحالفات والتكتلات.
- 2- أن تكون قوى كبرى وفقاً لموقعها الاقليمي والدولي.
- توافر الموارد اللازمة للتأثير في الساحتين الاقليمية والدولية سياسياً واقتصادياً من حيث الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والإتساع، وعدد السكان، الامكانيات الاقتصادية والعسكرية (عبد الحسين، 2011).
- أن تكون قادرة على تحقيق التوازن الاقليمي في منطقة جغرافية محددة و تجمع عدد من الدول ذات العلاقات الصراعية (بوزناد وأحسن، 2016).
- نستنتج مما سبق وفي ضوء طبيعة الادوار الاقليمية وكلاً حسب إمكانياتها الآتي:
- اغلب الأدوار الاقليمية هي أدوار متغيرة نتيجة المتغيرات الاقليمية والدولية وإختلاف المصالح.
- 2- يؤدي الموقع الجيوستراتيجي للقوى الاقليمية دوراً في مساعدتها على ممارسة سياسات إقليمية مؤثرة.
- 3- غالباً ما تختلف توجهات القوى الاقليمية وكلاً حسب إمكانياتها المادية والعسكرية والمعنوية الى إداء دور المهيمن على الاقليم (وهو المؤثر بفاعلية ضمن النطاق الاقليمي)، أو الوسيط الاقليمي (ليكون وسيلة لتحقيق التوازن الاقليمي بين القوى المتصارعة)، أو المدافع الاقليمي (لتكون فيه القوى الاقليمية بمثابة حامي الاقليم).
- 4- تعتبر التنظيمات الاقليمية وسيلة تكاملية لبعض القوى الاقليمية لتعزيز أدوارها والمساهمة بفعالية في إعادة تعزيز العلاقات الاقتصادية لدول ما بعد الصراع.
- 5- أغلب الأدوار التي تؤديها الفواعل الاقليمية تؤثر بشكل أكبر على إعادة البناء الاقتصادي لدول ما بعد الصراع.

### ثانياً: طبيعة الدوافع الإقليمية :

تختلف طبيعة الدوافع الاقليمية مع إختلاف المصالح الحيوية للقوى الاقليمية والتي وجدت أهمية السيطرة الاقليمية على بعض المناطق وخاصة مناطق الصراعات متى ما كانت ذا أهمية استراتيجية

وجيوبولوتيكية واقتصادية، ووسيلة لتعزيز التعاون في مختلف المجالات فضلاً عن كونها ركيزة في تحقيق التوازنين الاقليمي والدولي (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2010).

## 1- الدوافع الأمنية الإقليمية :

مع تعدد مستويات الأمن بين ما هو وطني وإقليمي ودولي، والتغيرات التي شهدتها الساحة الإقليمية أعقاب الحرب العالمية الثانية، نجد أن الأمن يرتبط بوجود مجموعة دول مرتبطة مع بعضها البعض في إطار نظام اقليمي (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2010)، فمثلاً مع كثرة الصراعات والازمات والثورات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط اختلفت دوافع القوى الإقليمية في التأثير في دول ما بعد الصراع وإعادة الاستقرار والبناء وكلاً حسب مصالحها الامنية في المنطقة؛ وكما مثل الاتحاد الاوربي وسيلة لتعزيز الأمن الاوربي وأحد الدوافع الرئيسة في تقديم الدعم المالي والانساني وإعادة البناء في دول ما بعد الصراع من خلال تبني الاستراتيجية الأمنية الاوربية عام 2003 والقائمة على تعزيز المصالح الأمنية بعد زيادة المخاطر على الأمن الاوربي بانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ لذلك كان للاتحاد الاوربي دوراً في دعم الاستقرار في منطقة البلقان، ودعم السلام في كوسوفو عبر نشر

بعثه (EULEX) كجزء من سياسة الاتحاد "الأمن وحماية الحدود"، كما ظهر دوره كمنظمة اقليمية في الوساطة في النزاع الجورجي- الروسي عام 2008 وتقديم المساعدات الانسانية والمالية لجورجيا (البدراني، 2016).

وأحياناً الدوافع الأمنية الاوربية لا تتوقف في حل الصراعات وتقديم الدعم لدول ما بعد الصراع على دول الجوار وإنما توزع دعمها في العديد من المناطق في آسيا وافريقيا وأوروبا كدورها في دعم الاستقرار في افغانستان. (صاحب، 2015)

## 2- الدوافع الاقتصادية الإقليمية :

إن أغلب الدوافع الاقتصادية قائمة على تحقيق مصالح القوى الإقليمية ؛ مما يدفعها للتأثير دول ما بعد الصراع حسب أهميتها ، ومدى تحقيقها لمصالحها الاقتصادية فيها استناداً الى ماتلكة من ثروات ومعادن (Havavt، 1999)، فضلاً عن تأثيرها على حجم التبادل التجاري على المستويين الاقليمي والدولي، ورفعها للمستوى الاقتصادي للدولة (عبد اللطيف، د.ت.).

وقد يكون الدافع الاقتصادي لإعادة بناء دول ما بعد الصراع من قبل القوى والتنظيمات الإقليمية محاولة لجعلها قوة ومثلاً أعلى يسود اقتصاديات الدول بمرحلة ما بعد الصراع، وأغلب الدول المانحة عندما تضع سياساتها الإعمارية تتخذ نهجاً موازياً يقوم على أساس حلقة مكررة للنظام الاقتصادي لتحقيق أهداف بعيدة المدى (محمد، 2014).

فالمصالح الاقتصادية لتركيا دفعها للمساهمة والتأثير في دول البلقان بعد ما شهدته بعد الحرب الباردة من صراعات عرقية واثنية والتي تحولت الى حروب أهلية، ويعود الدافع في التأثير لما يتمتع به إقليم البلقان من مزايا جيوسراتيجية بالنسبة لتركيا ، إذ دخلت في تنافس مع روسيا من أجل الحصول على دور في إعادة العلاقات الاقتصادية مع دول البلقان نظراً لما تمتلكه من ثروات نفطية في بحر قزوين؛ لذلك عمدت تركيا على تقديم الدعم لاستقرار إقليم كوسوفو لأسباب متداخلة اقتصادية وأمنية و سياسية وتحقيق المصالح القومية (Pugh، 2005).

ويمكن تحديد الدوافع الاقتصادية بالآتي:

- 1- تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال إقامة التجمعات الاقتصادية الاقليمية
- 2- تحقيق التكامل الاقتصادي بالاعتماد على دول ما بعد الصراع لسد العجز، والتخلص من الفائض (توفيق، د.ت.).
- 3- إقامة خط للتقارب العالمي، فالمساعدات الخارجية تساعد على تفعيل استراتيجية التنمية في دول ما بعد الصراع (عطوان، 2010).
- 4- بناء استراتيجية تعزيز التعاون الاقتصادي والتي تتيح للدول المانحة فرصة لتأمين مصالحها الاقتصادية وتحقيق التكامل (إدريس، 2000).

5- في إطار النظرية الواقعية فإن أغلب القوى في بحثها عن تعظيم مصالحها قد تدخل في تنافس مع غيرها من الدول للوصول الى أهدافها والتي في الغالب ترتبط بالبحث عن (الأمن، الأسواق، النفوذ)

### 3- الدوافع السياسية الاقليمية:

صنفت العديد من الأدبيات إن الدوافع للدول الاقليمية في إعادة إعمار دول ما بعد الصراع يعود الى تباين الدول في مكونات القوة مما يدفعها تهيئة البيئة الخارجية ؛ لزيادة قوتها وجعل ميزان القوى لصالحها، فأغلب الدوافع السياسية ترتبط بموقع الدولة في الهرم الاقليمي وتوازاناته، فالدولة التي تسعى لتغيير التوازن تعتمد على تنفيذ ادواراً ذات قيمة سياسية للحصول على مكاسب جديدة، فتركيا على سبيل المثال عندما تحاول اعتماد دوراً في اعادة بناء دول ما بعد الصراع يعود في رغبتها لتحقيق مكاسب سياسية بعدها فاعالاً إقليمياً مؤثراً، وقوة شرق أوسطية، ومتوسطية، وبلقانية، وآسيوية، وإسلامية، وأطلسية (يونس، 2015).

كما تعتمد أغلب القوى الاقليمية مع ما تمتلكه من إمكانيات الحصول على موقع "الدولة القائدة" لتكون في النظام الاقليمي باقي الدول ذات أدوار محددة الأبعاد، لتستطيع عبر الدور القيادي للإقليم تحقيق مصالحها السياسية (القدرة، 2020)، ولا تعتمد القوى الفاعلة إقليمياً على استراتيجية

واحدة في دول ما بعد الصراع ؛ فبعض القوى تعتمد على استراتيجية إعادة البناء لتحقيق مصالحها السياسية، كما ان الأدوار التي تمارسها القوى الاقليمية هي إنعكاس لإدراك صانع القرار لموقع بلده اقليمياً في محاولة لفرض السيطرة الاقليمية، وتعزيز الاداء على المستوى الدولي (Miller، 1999).

وان أغلب الأدوار الاقليمية التي تمارسها القوى الاقليمية في دول ما بعد الصراع هي لتحقيق مصالح عدة منها السياسية (تحقيق التوازن الاقليمي، أو محاولة فرض السيطرة الاقليمية)، وقد يكون عسكرية في محاولة لزيادة قوتها العسكرية (الدفاعية أو الهجومية) وبما يزيد من فرض سيطرتها على الاقليم، وهذا يدفع القوى لإعادة صياغة تحالفاتها وإعتمادها سياسة التقارب والتعاون مع غيرها وبما يخدم تطلعاتها وأهدافها للحفاظ على موقعها كدولة اقليمية ومحورية قوية.

وان الدوافع الانفة الذكر التي تدفع لإعادة إعمار دول ما بعد الصراع من قبل القوى الاقليمية قد تواجه معوقات تؤثر على الادوار الاقليمية ومدى التأثير، والقدرة على إعادة البناء نذكر أهمها:

1- القصور في التعامل الفوري مع القضايا الاقليمية مع قصور الاستجابة للتوقعات الاقليمية والدولية منها.

2- كثرة المتغيرات البنوية التي يشهدها النظام الإقليمي على صعيد القوى، والنفوذ، والايديولوجيات المتبعة.

3- كثرة التدخلات الخارجية ضمن الاطار الاقليمي مما يقلل من النفوذ الاقليمي.

4- تواجه الفواعل الإقليمية عند المساهمة في إعادة البناء لدول ما بعد الصراع تحديات ثانوية تتمثل بمাহية إعادة الإعمار وتركيز الجهود على إعادة إعمار الحجر أم تأهيل البشر، وما هو التوقيت الملائم للبدء في إعادة الإعمار اثناء النزاع أم بعد تسوية الصراع ؟

5- إنعدام وجود استراتيجية اقليمية لإعادة الاعمار ومعالجة اشكال العنف ذات نظرة شمولية لحل المشكلات تستند على مشاريع تنمية ومكافحة الارهاب، وتحقيق الاستقرار وبناء الدولة واعتماد سياسة المصالحة والعدالة في دول ما بعد الصراع.

6- تختلف قوة التأثير إقليمياً وبالقدرة على إداء أدوارها وتوظيف التغيرات على مدى إمتلاك الدولة للموارد الاولية اللازمة لزيادة نفوذها وقوتها الاقتصادية والسياسية وقدرتها على التأثير الاقليمي والتي تتمكنها من التأثير على مجريات الاحداث، فضلاً عن إمكانياتها العسكرية التي تمكنها من تعبئة مواردها، وتكثيف علاقاتها والدخول في مفاوضات للمساهمة في إعادة البناء.

7- بما إن النظام الاقليمي خاضع للنظام الدولي، دفع هذا الأمر لقيام بعض القوى الاقليمية بإعادة صياغة سياساتها وأدوارها وبما يتناسب مع رؤى القوى الكبرى عالمياً.

- 8- تهدف القوى الكبرى دولياً في دعمها للأدوار الإقليمية إعاقه ظهور المنافسين إقليمياً ذوي المصالح الحيوية لهذه القوى الكبرى مما يجعلها في بعض الأحيان تؤدي أدواراً لا تساهم في تعزيز الاستقرار في دول ما بعد الصراع إقليمياً متى ما كان ذلك يناسب مصالحها القائمة على تأجيج الصراعات وزيادة التوتر الإقليمي.
- وفي ضوء ما سبق يمكن توضيح الأدوار الإقليمية وطبيعة دوافعها فيما يأتي:
- 1- تختلف الأدوار الإقليمية وتأثيراتها في دول ما بعد الصراع حسب طبيعة القوى الإقليمية وموقعها الجيوستراتيجي وامكانياتها الاقتصادية والسياسية.
  - 2- تمارس القوى الإقليمية أدواراً تصارعية أو تعاونية حسب مصالحها الإقليمية.
  - 3- تعتمد القوى الإقليمية في أدوارها على ما تمتلكه من عناصر القوة للقيام بأدوار عدة كدور المهيمن الإقليمي في السيطرة الإقليمية والتأثير في الأحداث الإقليمية، وقد تكون قوى وسيطة بين الأطراف المتصارعة والمساهمة في إعادة بنائها، والبعض الآخر يساهم بالدفاع عن الإقليم وحماية دولة في حالة الصراع والتعاون.
  - 4- تدخل بعض القوى الإقليمية في تحالفات وتنظيمات لزيادة قوتها وتأثيرها.
  - 5- تتغير الأدوار الإقليمية تبعاً للمتغيرات الإقليمية.
  - 6- تتأثر الأدوار الإقليمية بالأدوار الدولية التي تعتمدها بعض القوى العظمى والكبرى على الصعيد الدولي.
  - 7- تحاول القوى الإقليمية إعادة اعمار وتأهيل دول ما بعد الصراع التي تجد فيها وسيلة لتحقيق مصالحها الامنية والاقتصادية والسياسية.
  - 8- قد تعترض القوى الإقليمية العديد من المعوقات التي تؤثر على إداؤها في إعادة بناء دول ما بعد الصراع من عدم الاستقرار الداخلي لدول ما بعد الصراع، أو التدخلات الدولية التي قد تعترض المحاولات الإقليمية في التزعم الإقليمي.

#### المصادر

1. أبو عامر، شيماء محمد عبد الله. (2018). التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها على القوة الإقليمية لإيران. مجلة مدارات إيرانية، 1.
2. إدريس، محمد السعيد. (2000). النظام الإقليمي للخليج العربي. مجلة الدراسات الفلسطينية، 44(11)، 251-253.

3. إدريس، محمد السعيد. (2002). تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. مركز دراسات الوحدة العربية.
4. البدراي، عدنان خلف حميد. (2016). السياسة الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية: دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند. الأكاديميون.
5. بوزناد، حليلة، وأحسن، دلال. (2016). تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: أكراد سوريا أمودجاً [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة العربي التبسي.
6. توفيق، سعد حقي. (د.ت.). مصدر سبق ذكره.
7. دندن، عبد القادر. (2015). الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية. مركز الكتاب الأكاديمي.
8. رياض، حمدوش. (د.ت.). محاضرات في نظرية التكامل والاندماج: الدراسات الإقليمية نظرية الإقليم. جامعة قسنطينة.
9. زهرة، عطا محمد. (2002). نظرية الدور في السياسة الخارجية. المجلة القطرية للعلوم السياسية، 2.
10. صاحب، خالد عدنان. (2015). التنافس الإيراني التركي في العراق 2003 [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النهدين.
11. عبد الحسين، علي. (2011). أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. دار مؤسسة رسلان.
12. عبد اللطيف، نزار إسماعيل. (د.ت.). التنافس الروسي-التركي على إقليم البلقان بعد الحرب الباردة. مجلة العلوم السياسية، عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق.
13. العلي، مروان سالم. (2017). الإقليمية الجديدة والنظام الدولي: دراسة في التأثير والتأثر. مكتبة السنهوري.
14. عطوان، خضر عباس. (2010). القوى العالمية والتوازنات الإقليمية. دار أسامة.
15. محمد، عمر مصطفى. (2014). التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة. مؤسسة طيبة.
16. مجلس الاتحاد الأوروبي. (2010). أوروبا آمنة في عالم أفضل: الاستراتيجية الأمنية الأوروبية. الاتحاد الأوروبي.
17. هاشم، فراس عباس. (2016). النفوذ المتعاضم: إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي. دار المعتز.

18. يونس، يونس مؤيد. (2015). أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا

بعد الحرب الباردة. الأكاديميون.

19. Havavt, B. (1999). *Theory of international trade: An alternative approach*. Macmillan.
20. Miller, B. (1999). *Between war and peace: Systemic effects on the transition of the Middle East and the Balkans from the Cold War to post-Cold War era*. Paper presented at the Political Science Association. Pugh, M. P. (2005). The political economy of recantation: A political theory perspective. *International Journal of Peace Studies*, 10(2), 22.